

Distr.: General
6 March 2019

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



Arabic
Original: English

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
لجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط
والتنمية الاقتصادية الأفريقيين
الاجتماع الثامن والثلاثون

مراكش، المغرب ٢٠ - ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٩

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت*

المسائل النظامية

تقرير عن متابعة قرارات الدورة الحادية والخمسين لمؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، والتوصيات الوزارية الأخرى ذات الصلة باللجنة

مقدمة

- ١ - يسلط هذا التقرير الضوء على التقدم المحرز في تنفيذ أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للقرارات المعتمدة في الاجتماع الحادي والخمسين لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، المعقود في أديس أبابا يومي ١٤ و ١٥ أيار/مايو ٢٠١٨.
- ٢ - وقد اعتمدت الدورة ستة قرارات قُدمت إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة لاستعراضها وإقرارها. ويلقي هذا التقرير الضوء على التقدم المحرز في تنفيذ القرارات.
- ٣ - والتقرير الذي بين أيدينا مقدم إلى مؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين في دورته الثانية والخمسين، للعلم.

القرارات والمقررات التي اعتمدها مؤتمر الوزراء في دورته الحادية والخمسين

ألف - القرار ٩٥٦ (د-٥١): المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط

الفقرة ٣

(أ) النص

٣ - يطلب إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تتخذ، بالتعاون مع المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط، كافة الخطوات اللازمة لدعوة الجمعية العامة لزيادة المنحة العادية دعماً لبرنامج المعهد؛

(ب) التقدم المحرز

بدأت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والمعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط عملية تقديم الطلب إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة للموافقة على زيادة المنحة التي تقدمها الأمم المتحدة للمعهد في إطار تقديم الخطة البرنامجية والميزانية لعام ٢٠٢٠. وسوف يجري تقديم تعقيب إلى الدورة الثالثة والخمسين لمؤتمر وزراء الاقتصاد والمالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين.

الفقرة ٤

(أ) النص

٤ - يطلب أيضاً إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تعتمد، بصورة أكثر انتظاماً، نهجاً قائماً على البرامج يراعي الاعتبارات الجنسانية فيما يخص الدعم المالي الذي تقدمه للمعهد، لتمكينه من دعم احتياجات الدول الأعضاء في مجال تنمية القدرات دعماً كافياً؛

(ب) التقدم المحرز

في حين أن هذا الأمر لم يتحقق في عام ٢٠١٨، فإن عملية التخطيط لعام ٢٠١٩ من المتوقع أن تتيح الفرصة للجنة والمعهد، لاستكشاف طرائق لتقديم دعم لخطط تنمية قدرات المعهد يكون مستداماً ومنتظماً أكثر وقائماً على برامج مراعية للاعتبارات الجنسانية.

الفقرة ٥

(أ) النص

٥ - يدعو الدول الأعضاء مجدداً إلى أن تدفع اشتراكاتها السنوية المقررة على نحو أكثر انتظاماً وأن تسدد ما عليها من متأخرات للمعهد، كما يدعو المعهد إلى مضاعفة جهوده لتحصيل الاشتراكات كجزء من استراتيجية أكثر شمولاً لتعبئة الموارد.

(ب) التقدم المحرز

ضاعف المعهد جهوده من أجل استرداد المبالغ المتأخرة من الدول الأعضاء. وتضمن ذلك زيادة عدد الزيارات للدول الأعضاء، وزيادة التعريف بالمعهد على مستوى الدول الأعضاء من خلال تواجده في وسائط الإعلام، واجتماعاته مع السفراء الأفريقيين وكبار المسؤولين في الدول الأعضاء، والاضطلاع بأنشطة لمناصرة المعهد قامت بها الأمانة التنفيذية. وبلغت المساهمات الواردة من الدول الأعضاء في ٢٠١٨ مبلغ ٧٦٠,٠٠٠ دولار، أي بانخفاض مقداره ٥٣ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٧. ومع ذلك، كانت هناك استجابة إيجابية من الدول الأعضاء إزاء جهود الاسترداد، إذ يتوقع المعهد أن تسدد الدول الأعضاء مساهماتها السنوية بانتظام وأن تقوم بتسوية جزء كبير من متأخراتها في المستقبل. وسيجري رصد وثيق لكل هذا في عام ٢٠١٩.

باء - القرار ٩٥٧ (د - ٥١) استعراض الهيكل الحكومي الدولي للجنة الاقتصادية لأفريقيا

الفقرة ٣

(أ) النص

٣ - يطلب إلى الأمانة التنفيذية رفع تقرير إلى مؤتمر الوزراء في دورته القادمة، عن إعادة هيكلة المؤتمر والهيئات الفرعية التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا، بما في ذلك لجان الخبراء الحكومية الدولية.

(ب) التقدم المحرز

اكتمل الاستعراض الخارجي للهيكل الحكومي الدولي للجنة. وستقدم النتائج والتوصيات إلى الدورة الثانية والخمسين للجنة في عام ٢٠١٩.

جيم - القرار ٩٥٨ (د - ٥١) تنفيذ برامج الهجرة الدولية في أفريقيا

الفقرة ١

(أ) النص

١ - يطلب إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تواصل العمل مع الاتحاد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والدول الأعضاء وسائر أصحاب المصلحة في مجالات البحوث السياساتية، والحوار الإقليمي وبناء القدرات في مسائل الهجرة، وخاصة من خلال استحداث خطاب إيجابي ووضع استراتيجيات لتسخيرها لخدمة التنمية الإقليمية؛

(ب) التقدم المحرز

عملت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشكل وثيق مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء من أجل وضع موقف موحد بشأن الهجرة وأعربت عن تأييدها للمفاوضات المتعلقة بالاتفاق العالمي بشأن الهجرة من خلال إجراء سلسلة من المشاورات على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي. وقد حظي التقرير الإقليمي القائم على الأدلة الذي أعدته اللجنة بتقدير وقبول كبيرين من قبل المجموعة الأفريقية، وشكل أساساً للمفاوضات الحكومية الدولية التي أسفرت عن الاتفاق العالمي بشأن الهجرة.

ومن الضروري بشكل خاص تغيير الخطاب في ضوء الاهتمام الذي أبدته مؤخراً وسائط الإعلام الدولية التي تميل إلى تشويه الصورة الحقيقية للهجرة الأفريقية. وهناك أدلة كثيرة على أن معظم الأفريقيين يهاجرون داخل القارة، بحثاً عن فرص عمل أفضل، وأنهم يفعلون ذلك بوثائق قانونية، وهم لا ينتمون دائماً إلى أفقر شرائح المجتمع، كما أنهم يساهمون مساهمة كبيرة في البلدان التي يقصدونها. وللأسف، فإن صورة المهاجر الأفريقي الرائجة في وسائط الإعلام تختلف اختلافاً كبيراً عن هذا الواقع. ويعمل الفريق الرفيع المستوى المعني بالهجرة على تبديد هذه الصورة المشوهة.

الفقرة ٢

(أ) النص

٢ - يطلب كذلك إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالشراكة مع الاتحاد الأفريقي، أن تواصل العمل لتقديم الدعم والمشورة للدول الأعضاء فيما يخص إدراج سياسات الهجرة في الخطط والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية؛

(ب) التقدم المحرز

تستضيف اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالشراكة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، أمانة الفريق الرفيع المستوى المعني بالهجرة، الذي تتأسسه رئيسة ليبيريا السابقة إيلين جونسون سيرليف، والذي يدعو إلى استحداث خطاب ينطلق من رؤية أفريقيا فيما يتعلق بالهجرة الدولية.

وقد تُكوّن الفريق الرفيع المستوى المعني بالهجرة في ٢٠١٧ وهو يتألف من ١٦ عضواً، كلهم شخصيات مرموقة جرى استقطابهم من الحكومات، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، الأمر الذي يسלט الضوء على ضرورة معالجة مسألة الهجرة من منظور إقليمي، وعالمي ووطني.

ومنذ إنشاء الفريق، عَقَدَ أربعة اجتماعات فيما يلي تفصيلها: عُقد أول اجتماعين للفريق في مونروفيا، ليبيريا في ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٧ و ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، ثم عقد اجتماع آخر في جنيف يومي ٢٨ و ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٨؛ وأخيراً عقد اجتماع ختامي في أديس أبابا يومي ١٩ و ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. وركزت المداوولات المتعمقة التي جرت خلال الاجتماعات على طبيعة الهجرة وما يرتبط بها من اتجاهات داخل القارة وخارجها. وناقشت الاجتماعات أيضاً محتوى تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالهجرة وبنيتها والرسائل الرئيسية الخاصة بإدارة الهجرة في أفريقيا الموجهة إلى رؤساء الدول وغيرهم من أصحاب المصلحة. وقد أصبح هذا التقرير، الذي وُضعت صيغته النهائية في اجتماع أديس أبابا، أداة قائمة على الأدلة تصلح للاستخدام في أنشطة الدعوة والتوعية، بما في ذلك أنشطة شحذ الوعي لدى الدول الأعضاء والحكومات، والمواطنين، والشركاء الإنمائيين الدوليين، بشأن المسائل ذات الصلة بإدارة الهجرة في أفريقيا.

وسعى لتعزيز نشر الرسائل والنتائج الرئيسية للمداوولات، وضمن دمج سياسات الهجرة في خطط هذه الدول واستراتيجياتها الإنمائية الوطنية، عقدت رئيسة الفريق سلسلة من الاجتماعات مع رؤساء الدول وغيرهم من أصحاب المصلحة الرئيسيين. وإلى جانب ذلك، أجرت رئيسة الفريق في آذار/مارس ٢٠١٨ لقاءً منفصلاً مع الممثل الخاص للأمين العام المعني بالهجرة، والوسطاء المشاركين للاتفاق العالمي بشأن الهجرة، ومفوض الاتحاد الأفريقي للشؤون الاجتماعية، وموظفي مكتب الاتحاد الأفريقي بنيويورك المعني بالاتفاق العالمي بشأن الهجرة. وخلال هذه الاجتماعات التشاورية، كانت لرئيسة الفريق الفرصة لمناقشة التقدم المحرز في المفاوضات، والموقف الأفريقي الموحد وأثره على عمل ونتائج الفريق الرفيع المستوى المعني بالهجرة.

وأصدر الفريق، بدعم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، التقرير المعنون "الهجرة الأفريقية: مواجهة الحقائق، والاستفادة من الفرص وتخفيف التحديات"، الذي يطرح سبع

نقاط عمل كان من المقرر عرضها على مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي لرؤساء الدول والحكومات في شباط/فبراير ٢٠١٩.

الفقرة ٣

(أ) النص

٣ - يطلب أيضا إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالشراكة مع الاتحاد الأفريقي، وبالتشاور الوثيق مع المنظمات الإقليمية الأخرى ذات الصلة، متابعة التقدم المحرز في تنفيذ برامج الهجرة في أفريقيا ورصده من خلال مختلف الوسائل بما فيها عقد مؤتمرات دورية؛

(ب) التقدم المحرز

سوف يسترشد رصد الهجرة في أفريقيا وتقييمها بالتوصيات الواردة في الاتفاق العالمي بشأن الهجرة، الذي قرر إعادة تسمية الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية. وأصبح الحوار الآن، بعد أن تغير اسمه إلى "منتدى استعراض الهجرة الدولي"، بمثابة منبر عالمي تستعرض فيه الدول الأعضاء التقدم المحرز في عملية التنفيذ ويتولى توجيه عمل الأمم المتحدة في مجال الهجرة. ومن المخطط له أن يعقد الحوار الرفيع المستوى خلال كل أربع دورات من دورات الجمعية العامة ابتداء من عام ٢٠٢٢.

وإقرارا بأن الهجرة الدولية تحدث في معظمها في إطار الإقليم الواحد، فإن العمليات، والمنتديات، والمنظمات دون الإقليمية، والإقليمية، والعبارة للأقاليم، بما في ذلك اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة أو عملياتها التشارورية الإقليمية، مدعوة إلى استعراض تنفيذ الاتفاق العالمي داخل كل منطقة من المناطق الإقليمية. ومن المتوقع لفترة التنفيذ أن تبدأ في عام ٢٠٢٠، بالتناوب مع المناقشات التي تجري على الصعيد العالمي كل أربع سنوات، لكي يسترشد بها بصورة فعالة كل اجتماع لمنتدى استعراض الهجرة الدولية، بمشاركة جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة. وعلى صعيد القارة، هناك مقترحات بما يلي:

'١' أن يظل المنتدى الأفريقي المعني بالهجرة مفتوحا أمام مشاركة طائفة واسعة من أصحاب المصلحة، بمن فيهم على سبيل المثال لا الحصر الدول الأعضاء، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والشركاء الإنمائيون، ووكالات الأمم المتحدة، والقطاع الخاص والمجتمع المدني؛

'٢' أن يجري تنظيم المنتدى الأفريقي المعني بالهجرة بمشاركة كل من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومكتب المنظمة الدولية للهجرة، وغيرهما من وكالات الأمم المتحدة الممثلة في شبكة الهجرة التابعة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي؛

٣' أن يجري إعداد اختصاصات واضحة تقرها الأجهزة الملائمة، على سبيل المثال، لجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة؛

٤' أن يستعان بالمنتدى الأفريقي المعني بالهجرة في إطار عملية استعراض الاتفاق العالمي بشأن الهجرة.

الفقرة ٤

(أ) النص

٤ - يهيب باللجنة الاقتصادية لأفريقيا، من خلال مكاتبها الإقليمية ودون الإقليمية، أن تعالج المجالات ذات الأهمية المتعلقة بالهجرة، بما في ذلك التنمية المستدامة، ومن ثم توفير أطر عمل للدول الأعضاء والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

(ب) التقدم المحرز

عُقدت خمسة اجتماعات تشاورية جمعت خبراء من مختلف القطاعات للتداول بشأن قضايا الهجرة في مختلف المناطق دون الإقليمية.

حيث عُقدت الاجتماعات التالية: اجتماع شرق أفريقيا، نيروبي في تموز/يوليه ٢٠١٧؛ اجتماع الجنوب الأفريقي، لوساكا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧؛ اجتماع غرب أفريقيا، داكار، السنغال في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧؛ اجتماع وسط وشمال أفريقيا، أديس أبابا يومي ٢٤ و ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. وجرى لهذا الغرض استقطاب خبراء في مجال الهجرة من جميع البلدان في المنطقة دون الإقليمية. وشارك في المتوسط ٢٥ خبيراً في كل اجتماع دون إقليمي.

وحظيت هذه الاجتماعات بتغطية شاملة من وسائل الإعلام كما وُسعت مداولاتها لتشمل مختلف مناطق القارة وعلى الصعيد العالمي. ولا تزال نتائج الاجتماعات تسهم في تطوير الموقف الأفريقي بشأن الاتفاق العالمي وتعزيزه.

وبفضل الزيارات البارزة التي قامت بها رئيسة وأعضاء الفريق الرفيع المستوى إلى مختلف الدول الأعضاء، للمساعدة على لفت الانتباه لأهمية حرية الحركة للأفراد في أفريقيا، تعززت التوعية بشأن المنظور الجديد للهجرة الدولية في أفريقيا.

دال- القرار ٩٦٠ (د-٥١) تسخير إمكانيات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وتوفير الحيز المالي الكفيل بإيجاد فرص العمل والتنويع الاقتصادي

الفقرة ١

(أ) النص

١ - يدعو اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لمواصلة تقديم الدعم التقني لمفوضية الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي لتمكينها من استكمال المفاوضات المتعلقة باتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

(ب) التقدم المحرز

واصلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المساهمة في الاجتماعات المتعلقة بالهياكل التفاوضية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وتقديم مدخلات فنية للمفاوضات، لاسيما في سياق اجتماعات منتدى التفاوض. وأعدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مجموعة أدوات بشأن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بعنوان "نحو وضع الصيغة النهائية للطرائق المتعلقة بالسلع". وتتيح مجموعة الأدوات توجيهات لصانعي السياسات والمفاوضين الأفريقيين بشأن حل المسائل التي لم تحسم بعد في المفاوضات الجارية، فيما يتعلق بالطرائق المتعلقة بالسلع، حتى تتكامل مفاوضات تخفيض التعريفات بالنجاح. ووزعت مجموعة الأدوات على مختلف البلدان والمجتمعات الاقتصادية الإقليمية.

الفقرة ٢

(أ) النص

٢ - يدعو أيضاً اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى التعاون الوثيق مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وغيرها من المؤسسات الإقليمية والقارية والدولية، مثل الجماعات الاقتصادية الإقليمية، ومصرف التنمية الأفريقي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، لتقديم الدعم التقني لتيسير عملية التصديق على منطقة التجارة الحرة وتنفيذها؛

(ب) التقدم المحرز

لتسهيل التصديق على منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، اشتركت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مع مؤسسة روكفلر وحكومة نيجيريا، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، في تنظيم منتدى التجارة الأفريقية لعام ٢٠١٨ في لاغوس، نيجيريا، بشأن موضوع "التصديق على منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وتنفيذها: تغيير قواعد اللعبة للاقتصادات الأفريقية". وكانت الرسائل الرئيسية الصادرة عن المنتدى على النحو التالي:

أولاً، في حين أن الحكومات مسؤولة عن تهيئة بيئة مواتية للأعمال والتجارة، فإن القطاع الخاص هو المحرك الرئيسي للاقتصاد ولعملية منطقة التجارة الحرة لقارية الأفريقية. وثانياً، ستكون التدخلات التكميلية التي تعالج الثغرات في الهياكل الأساسية، والتمويل، وتيسير التجارة، وغيرها من العوائق، حاسمة لضمان تحقيق نتائج مفيدة للجميع. وأخيراً، فإن ممن يضطلعون بدور كبير في تنفيذ الاتفاق الشركات المتناهية الصغر، والصغيرة والمتوسطة الحجم، والنساء العاملات بالتجارة، والعاملين في التجارة غير الرسمية عبر الحدود، الذين يشكلون أغلبية كبيرة في العديد من البلدان الأفريقية. وفي هذا الصدد، ولتيسير تنفيذ الاتفاق بمجرد دخوله حيز التنفيذ، تقدم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الدعم للبلدان في إعداد استراتيجياتها الوطنية.

الفقرة ٣

(أ) النص

٣ - يدعو كذلك اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى الاستمرار في دعم الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى تعزيز تحولها الهيكلي من خلال التصنيع والتنويع الاقتصادي وإضافة القيمة؛

(ب) التقدم المحرز

قدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الدعم لحكومة السنغال في جهودها لوضع خطة عمل للتنمية الصناعية، تُركِّز على عدد من العناصر، بما في ذلك: تحسين البيئة التنظيمية التي تدعم توسيع قطاع التصنيع؛ وإنشاء مؤسسات فعالة لتنفيذ السياسة الصناعية للبلد؛ وتعزيز الهياكل الأساسية التي تدعم التنمية الصناعية؛ والترويج للتنمية الصناعية المستدامة والشاملة مع التركيز بشكل خاص على المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ وتطوير المراكز الصناعية. وتتعاون اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والمؤسسات الأخرى لدعم البلدان في وضع استراتيجيات وطنية تركز على العملية التي تحيط بمفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، بهدف تعزيز التكامل الاقتصادي، والتحول الهيكلي من خلال التجارة، وإضافة القيمة، والتنويع القطاعي.

وتتعاون اللجنة مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في تنفيذ مشروع للتعاون التقني تشارك فيه ست دول أعضاء، بهدف تعزيز وضع السياسات المتعلقة بالتجارة في الخدمات من أجل إدماج أفريقيا في سلاسل القيمة الإقليمية لدعم خطة عام ٢٠٣٠.

ورفع مكتبان من المكاتب دون الإقليمية للجنة تقريريهما بشأن الدورة الأخيرة للجنة الخبراء الحكومية الدولية لكل منطقة. واعتمدت لجنة الخبراء الحكومية الدولية للمكتب دون الإقليمي لوسط أفريقيا في دورتها الثالثة والثلاثين المعقودة في دوالا، في أيلول/سبتمبر

٢٠١٧، توافق آراء دولاً بشأن التنوع الاقتصادي في وسط أفريقيا من خلال التصنيع القائم على الموارد والمستحث من خلال التجارة. ودعا توافق آراء دولاً إلى التنوع الاقتصادي الأفقي والرأسي وإلى اتخاذ تدابير مرتبة على نحو تعاقبي ومعاكسة للدورات الاقتصادية لتعزيز القدرات الإنتاجية في المنطقة، والنهوض بالقدرة التنافسية على مستوى الشركات والتعجيل بوتيرة التصنيع والتجارة البينية الإقليمية في وسط أفريقيا. ويشير توافق الآراء بفجر جديد عنوانه "صنع في وسط أفريقيا" كما يوصي بإنشاء مناطق صناعية وأقطاب للنمو؛ وبالإسراع في تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ومبادرة الاتحاد الأفريقي المتمثلة في خطة عمل الاتحاد الأفريقي لتعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية. ومن شأن تفعيل توافق آراء دولاً أن يسهم في مضاعفة التجارة فيما بين بلدان وسط أفريقيا في السنوات الخمس القادمة (أو ما يشار إليه بـ ٥ في ٥) وكذلك وتوسيع مساهمة السلع المصنعة في إجمالي الصادرات، مما يؤدي إلى الحد من الضعف العام للاقتصادات المحلية إزاء صادرات النفط.

ومنذ اعتماد توافق آراء دولاً في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، وتمشياً مع خطة العمل المنبثقة عنه، قامت الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بوضع خطط إقليمية لحفز التصنيع في المنطقة دون الإقليمية.

ويعمل المكتب دون الإقليمي لوسط أفريقيا التابع للجنة على تفعيل توافق آراء دولاً في الكاميرون، وتشاد، والكونغو وغينيا الاستوائية؛ مع تخصيص حزمة الدعم الاستشاري الأكثر شمولاً وتقديم تشاد. وفي ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، أطلقت وزارة الاقتصاد والتخطيط الإنمائي للحكومة التشادية والمكتب دون الإقليمي لوسط أفريقيا رسمياً العملية المتمثلة في صياغة المخطط الرئيسي للتنمية الصناعية والتنوع الاقتصادي لتشاد في أعقاب المهمة الاستطلاعية التي قام بها المكتب دون الإقليمي لوسط أفريقيا في آذار/مارس ٢٠١٨، ودورات العمل التي عقدت مع اللجنة الوطنية المشتركة بين الوزارات بشأن التنوع الاقتصادي في تموز/يوليه ٢٠١٨. وساعد تحليل حيز المنتجات في تأكيد أهمية الركائز الأساسية للمخطط الرئيسي للتنمية الصناعية والتنوع الاقتصادي. وتشمل هذه الركائز تطوير مجموعة الجلود واللحوم للاستفادة إلى أقصى حد مما تزخر به تشاد من مواشي بلغ تعدادها ٩٤ مليون رأس، وتحديث نظم الأغذية والزراعة وتطوير الأعمال التجارية الزراعية. وقد أدرج دعم المخطط الرئيسي للتنمية الصناعية والتنوع الاقتصادي في تشاد في برنامج عمل فريق الأمم المتحدة القطري في البلد. كما أجريت مشاورات واسعة النطاق مع الشركاء الإنمائيين العاملين في تشاد، بما في ذلك البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، والوكالة الفرنسية للتنمية، لضمان اتساق أنشطتها في البلد مع المخطط الرئيسي للتنمية الصناعية والتنوع الاقتصادي، باعتباره جزءاً من إطار تمويلي متكامل لتنمية تشاد.

وفضلاً عن ذلك، قام مكتب اللجنة دون الإقليمي لوسط أفريقيا، في تموز/يوليه ٢٠١٨، بمهمة استطلاعية واسعة النطاق إلى غينيا الاستوائية شملت حواراً رفيع المستوى بشأن السياسات جري خلاله التركيز على التنويع الاقتصادي. ومنذ ذلك الحين، طلبت حكومة غينيا الاستوائية من المكتب دون الإقليمي لوسط أفريقيا دعماً لإجراء دراسة تشخيصية للنمو، وصياغة استراتيجية للتنويع الاقتصادي، وإنشاء نظام متكامل للتخطيط في البلد. وأصبحت هذه الحزمة الاستشارية التقنية تشكل الآن جزءاً من إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة التقنية لغينيا الاستوائية وقد بدأ المكتب دون الإقليمي لوسط أفريقيا في تقديم المساعدة المطلوبة للبلد.

ويشكل توافق آراء دوالا كذلك ركيزة تستند إليها اللجنة وحكومة الكونغو في وضع رؤية البلد لعام ٢٠٤٧، وهي الإطار الذي اتخذته البلد لنفسه على المدى الطويل من أجل بناء أمة مزدهرة تنعم بالسلم، في ظل اقتصاد مرن، ومتنوع وقادر على المنافسة على الصعيد العالمي وتربطه صلات متينة بسلاسل القيمة الإقليمية والعالمية.

وبالإضافة إلى ذلك، وتمشيا مع مفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية وتعزيز خطة عمل تعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية، قام المكتب دون الإقليمي لوسط أفريقيا بتدريب أكثر من ٢٠٠ خبيراً من خبراء الإدارات الوطنية والقطاع الخاص في غابون، والكاميرون، وتشاد، والكونغو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية على التجارة وما يتصل بها من أدوات للوصول إلى الأسواق بغرض تحقيق الاستفادة الكاملة من النظام المنسق للتجارة التفضيلية للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

وفيما يتعلق بالأنشطة التي اضطلع بها مكتب اللجنة دون الإقليمي للجنوب الأفريقي، فقد قدم الدعم للدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية في المنطقة دون الإقليمية، بهدف تعزيز قدراتها على وضع السياسات، والخطط والأطر المؤسسية المناسبة لتعزيز التصنيع والنمو الاقتصادي الشامل للجميع بما يتماشى مع خطة المكتب دون الإقليمي للجنوب الأفريقي التي تركز على تعزيز التحول الهيكلي عن طريق التصنيع، على النحو المكرس في المخطط التفصيلي للمنطقة على المدى الطويل: استراتيجية وخريطة طريق التصنيع للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي للفترة ٢٠١٥-٢٠٦٣.

فعلى سبيل المثال، نظمت خلال الدورة الرابعة والعشرين للجنة الخبراء الحكومية الدولية للجنوب الأفريقي، التي عقدت في بوانت أو بيمون، موريشيوس في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، مناقشات سياسية حول الصلة بين الاقتصاد الأزرق والتصنيع الشامل للجميع والتنمية الاقتصادية. وتستعد المنطقة لتنفيذ استراتيجية وخريطة طريق التصنيع للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وحتى ذلك الحين، ركزت لجنة الخبراء الحكومية الدولية على تطوير سلاسل القيمة الإقليمية بما في ذلك سلاسل القيمة البحرية، وتجهيز المنتجات الزراعية، وإغناء الثروات المعدنية، والمستحضرات الصيدلانية والسياحة. وفي إطار قيامها بذلك،

شدت لجنة الخبراء الحكومية الدولية على ضرورة استكشاف السبل التي تتيح لنهج الاقتصاد الأزرق (المتمحور حول التعاون والشراكة فيما بين الدول الأعضاء) المساهمة بشكل فعال في تحقيق أهداف التصنيع المستدام والشامل للجميع في المنطقة. وقد تمكنت اللجنة من إثبات الإمكانيات الهائلة التي ينطوي عليها الاقتصاد الأزرق بوصفه موقعاً رئيسياً للإنتاج والاستثمار، فيما يتصل بتسريع النمو والحد من الفقر والتنمية في الجنوب الأفريقي. وأكدت اللجنة مجدداً أيضاً على أهمية مفهوم الاقتصاد الأزرق، وما يحمله من صيغ مغايرة ومكونات، بما في ذلك مسألة الطرق المائية الداخلية والسبل التي تُمكن البلدان غير الساحلية والبلدان المترابطة برياً من أن تكون جزءاً من إطار الاقتصاد الأزرق وما ينجم عنه من سلاسل القيمة الاقتصادية. وجرى، في إطار لجنة الخبراء الحكومية الدولية، طرح أفكار في مجال السياسة العامة بشأن فرص وتحديات الاستفادة من موارد الاقتصاد الأزرق مثل الطاقة المتجددة، وصيد الأسماك، وتربية الأحياء المائية، والسياحة الساحلية والتكنولوجيا البيولوجية البحرية. ونتيجة لذلك، انبثقت مواقف مشتركة بشأن أمور أهمها الحاجة إلى وضع إطار إقليمي موحد وشامل للجميع لاستغلال موارد الاقتصاد الأزرق، يراعي احتياجات وتوقعات الدول المترابطة برياً، والدول الساحلية والدول الجزرية سعياً لتعزيز التعاون فيما بين الدول الأعضاء في الجنوب الأفريقي.

وعقد المكتب دون الإقليمي للجنوب الأفريقي حواراً حول مائدة مستديرة رفيعة المستوى في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ بشأن دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في عملية التصنيع في الجنوب الأفريقي، في بوانت أو بيمون، موريشيوس. وجرى إدماج نتائج المائدة المستديرة مع الاستنتاجات التي تمخضت عنها إحدى الدراسات والنتائج التي جرى استخلاصها من اجتماع لفريق خبراء، مما أفضى إلى ثلاث أدوات سياسية أعدت لمساعدة الجماعة في خططها الرامية لتحسين قدرات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في سياق خطة التصنيع الإقليمية. وتتألف هذه الأدوات من: '١' نموذج لتطوير قدرات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم سعياً لتعزيز دورها في عملية التصنيع وسلاسل القيمة الإقليمية؛ '٢' إطار إقليمي لإنماء الموردين مع التركيز بوجه خاص على بناء قدرات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على المشاركة في تنفيذ استراتيجية التصنيع وسلاسل القيمة الإقليمية؛ '٣' إطار برنامجي للدعم الإقليمي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، مصمم بحيث يغطي عدة عناصر بما فيها تعزيز الإطار المؤسسي وإتاحة سبل الحصول على التمويل واستدامته في الأجل الطويل. وتأتي هذه الدراسة في إطار دعم المكتب دون الإقليمي للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لإعداد إطار للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في سياق استراتيجية الجماعة وخريطة طريقها للفترة ٢٠١٥-٢٠٦٣، وخطة العمل التنفيذية (٢٠١٥-٢٠٣٠).

وضمن إطار حافظة الخدمات الاستشارية، واصل المكتب دون الإقليمي للجنوب الأفريقي، بالتعاون مع المركز الأفريقي لتطوير قطاع المعادن، تقديم الدعم التقني من أجل

تنفيذ برنامج التعدين في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، بالاستناد إلى العمل الذي أنجز في السنوات الثلاث الأخيرة، بما في ذلك مبادرتين تحليليتين: '١' إجراء مسح لإغناء الموارد المعدنية انطوى على تحديد سلاسل القيمة الرئيسية التي يمكن للمنطقة أن تركز عليها بوصفها مصدرا لتحقيق مكاسب سريعة في دفع عجلة التصنيع بالجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي؛ '٢' تقييم مهارات قطاع التعدين، الذي أفضى إلى التعرف على الثغرات في هذا القطاع ودعا إلى تعميق التكامل لتيسير حركة الكفاءات، ومواءمة مناهج التدريب وتبادل القدرات لسد الثغرات دعما لاستراتيجية التصنيع وخريطة طريقه لدى الجماعة بوجه أعم. وخلال عام ٢٠١٨، قدمت اللجنة الدعم التقني لأمانة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي من خلال عملية إعداد رؤية الجماعة الإقليمية للتعدين، التي أعدت مسودتها الأولية في وقت لاحق وأخضعتها لعمليات التدقيق، بما في ذلك خلال اجتماع للخبراء واجتماعات الاستشارية. وتواصلت اللجنة تقديم الدعم بصدد وضع المسات الأخيرة على الرؤية الإقليمية للتعدين لدى الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

وفي مجال تعزيز التكامل الإقليمي، الذي يمثل التصنيع أحد عناصره الأساسية، عقد المكتب دون الإقليمي للجنوب الأفريقي، بالتعاون مع مكتب الاتحاد الأفريقي للجنوب الأفريقي وفريق الأعمال التجارية في أفريقيا، في ليلونغوي في حزيران/يونيه ٢٠١٨، منتدى أصحاب المصلحة في الجنوب الأفريقي بشأن التكامل الإقليمي. وتناولت مناقشات المنتدى استكشاف سبل تمكين القطاع الخاص من الاضطلاع بدور العنصر المحرك والمستفيد الرئيسي من عملية التكامل الإقليمي في الجنوب الأفريقي من خلال زيادة فرص الاستثمار، والأرباح والنمو في المنطقة. ونتيجة لذلك، دعا أصحاب المصلحة إلى إضفاء الطابع المؤسسي على المنتدى بوصفه منبراً مفيداً للمشاركة المستمرة للقطاع الخاص في التعجيل بخطة التكامل الإقليمي الأوسع نطاقاً، وعلى وجه الخصوص، التعجيل بعملية التصنيع في الجنوب الأفريقي.

وقدمت اللجنة المزيد من الدعم التقني لحكومة ليسوتو لإعداد سياساتها وإطارها القانوني للمعادن والتعدين. ويأتي هذا الدعم تمشياً مع تطلعات ليسوتو لإيجاد ركائز يستند إليها النمو الاجتماعي-الاقتصادي المستدام والتصدي للفقير تمشياً مع الرؤية الأفريقية للتعدين. وعبر عملية تشاورية مكثفة مع أصحاب المصلحة على الصعيدين الوطني ودون الوطني، أعد إطار سياسات المعادن والتعدين بما يتماشى مع الرؤية الأفريقية للتعدين. كما وضعت الصيغة النهائية للسياسة الوطنية للمعادن والتعدين، التي اعتمدها الحكومة، وأطلقت رسمياً في حزيران/يونيه ٢٠١٥. وبفضل المزيد من الدعم، شرعت الحكومة منذئذ في مواءمة إطارها القانوني والتنظيمي لكي يشكل الأساس الذي يستند إليه الإطار السياسي الجديد. ويخضع مشروع قانون المناجم والمعادن حالياً للاستعراض. ويشكل هذا مجالاً للدعم المستمر من جانب المكتب دون الإقليمي إلى حكومة ليسوتو. وتتماشى هذه الجهود مع إطار الجماعة الإقليمي الأوسع نطاقاً في مجال التصنيع، أي استراتيجية الجماعة للتصنيع وخريطة طريقه (٢٠١٥-٢٠٦٣).

وبفضل هذه الجهود المبذولة، استمر المكتب دون الإقليمي للجنوب الأفريقي في تلقي عدد متزايد من الطلبات المتعلقة بالخدمات الاستشارية والدعم التقني من الجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء بشأن تعزيز عملية التصنيع وتسريعها. وتضمنت طلبات الدعم المتلقاة في أواخر عام ٢٠١٨ طلباً من أمانة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لتقديم دعم تقني لتطوير بوابة المعلومات الصناعية للجماعة؛ وطلباً من حكومة ملاوي للمساعدة في وضع الإطار التنظيمي للمنطقة الاقتصادية الخاصة.

الفقرة ٤

(أ) النص

يطلب إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تعمل بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومؤسسة بناء القدرات الأفريقية، ومصرف التنمية الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية وسائر المؤسسات القارية، على دعم الدول الأعضاء في الاتحاد في وضع استراتيجيات وطنية للاستفادة من منطقة التجارة الحرة تكون مكتملة للسياسات التجارية الأوسع لكل دولة طرف في الاتفاق المنشئ للمنطقة ومحددة للفرص التجارية الرئيسية، والقيود القائمة حالياً والخطوات المطلوب القيام بها للاستفادة الكاملة من السوق الأفريقية؛

(ب) التقدم المحرز

لكي تحقق مفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية النتائج الإنمائية المرجوة، من الأهمية بمكان أن تتخذ الدول الأعضاء إجراءات متآنية من خلال استراتيجيات وطنية فعالة ومتكاملة، بهدف الاستفادة القصوى من الاتفاق مع التقليل، في الوقت ذاته، من المخاطر المحتملة إلى أقصى حد ممكن. وفي هذا الصدد، وضعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا منهجية لدعم الدول الأعضاء في وضع استراتيجيات وطنية لدعم تنفيذ الاتفاق، بمجرد التصديق عليه. ومن المتوقع أن تكمل هذه الاستراتيجيات السياسة التجارية الأوسع لكل دولة طرف وأن تحدد الفرص التجارية الرئيسية والقيود والإصلاحات الحالية اللازمة لكل بلد للاستفادة الكاملة من الأسواق الوطنية والإقليمية والعالمية في سياق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وبناء على الطلب الذي تلقتة اللجنة، فإنها ستدعم الدول الأعضاء لوضع الاستراتيجيات ذات الصلة على المستوى الوطني. والدول المشاركة هي سيراليون، وزيمبابوي، وتوجو، وموريتانيا، ومصر، وكينيا، والنيجر، والكاميرون، وتشاد، والسودان، والسنغال، وناميبيا، وغامبيا، وجيبوتي وغينيا.

الفقرة ٥

(أ) النص

٥ - يطلب أيضا إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تدعم الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي لتعزيز حيزها المالي وحشد المزيد من مواردها المحلية من خلال تمتين الإدارة الضريبية، وتحسين كفاءة الإنفاق العام وفعاليتها، والاستفادة من التمويل الخاص وتحسين استدامة الاقتراض؛

(ب) التقدم المحرز

تواصل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تقديم الدعم للدول الأعضاء في تعزيز الحيز المالي وتعبئة موارد إضافية من خلال تقديم توصيات في مجال السياسة العامة للدول الأعضاء لكي تنفذها الدول سعياً لتحقيق هذا الهدف. واضطلعت اللجنة، وتعتمزم مواصلة الاضطلاع، بأنشطة إضافية من أجل دعم الدول الأعضاء لجمع المزيد من الإيرادات من المصادر العامة المحلية لدعم التنمية المستدامة في القارة على النحو المبين أدناه.

وتركز طبعة عام ٢٠١٩ من منشور اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الرئيسي ”التقرير الاقتصادي عن أفريقيا“، على موضوع السياسة المالية لتمويل التنمية المستدامة في أفريقيا. وهذا التقرير، الذي يستند إلى دراسات حالات إفرادية لدولتين من الدول الأعضاء، يتناول أداء الدول الأعضاء في تحصيل الإيرادات منذ عام ٢٠٠٠، وإصلاحات السياسة العامة المتخذة إلى جانب النتائج المحققة، والدروس المستفادة. ويقدم توصيات في مجال السياسة العامة للدول الأعضاء بشأن كيفية تحصيل المزيد من الإيرادات العامة لتمويل التنمية المستدامة.

وقامت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أيضا بإجراء دراستين، إحداها بشأن النهج المبتكرة لتمويل خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، والأخرى بشأن العمليات المالية، والتنظيم المالي والنمو الشامل للجميع في أفريقيا. وتتضمن الدراسة الأولى تحليلا وتوصيات سياساتية للبلدان الأفريقية بشأن تعبئة موارد إضافية من خلال تحسين كفاءة الإدارة المالية العامة بما في ذلك الإنفاق العام، والاستفادة من التمويل الخاص وتعزيز أسواق رأس المال، من بين توصيات أخرى. أما الدراسة الثانية فتجري تحليلا للسبل التي تساعد البلدان الأفريقية على تعبئة موارد محلية إضافية من خلال التنمية المالية والتنظيم المالي، بما في ذلك عن طريق منع التدفقات المالية غير المشروعة، والاستفادة من التمويل من القطاع الخاص ودعم الأسواق الرأسمالية.

وتواصل اللجنة القيام بأنشطة لدعوة البلدان الأفريقية إلى وقف التدفقات المالية غير المشروعة، بما في ذلك معالجة تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح من قبل الشركات المتعددة الجنسيات. وعلى هذا الصعيد، قدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عروضاً بهذا

الخصوص في ما لا يقل عن اثني عشر اجتماعاً ومؤتمراً، بما في ذلك: '١' برنامج التعاون بشأن الجانب الضريبي؛ '٢' إطلاق تقرير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عن التدفقات المالية غير المشروعة في غرب أفريقيا؛ '٣' فعالية جامعة باريس للشؤون الدولية بشأن تمويل التنمية؛ '٤' الفعالية الجانبية للمفوضية الأوروبية في منتدى تمويل التنمية؛ '٥' مؤتمر قمة الحلول العالمية المعقود يومي ٢٨ و ٢٩ أيار/مايو في برلين؛ '٦' الحوار السياساتي الرفيع المستوى لمخططي التنمية الأفريقيين بشأن تمويل أهداف التنمية المستدامة، المعقود في الفترة من ١٠ إلى ١٢ تموز/يوليو ٢٠١٨ في القاهرة؛ '٧' المهمة الدبلوماسية رفيعة المستوى للدعوة بشأن التدفقات المالية غير المشروعة في نيجيريا من ٣ إلى ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ في أبوجا؛ '٨' المؤتمر الأفريقي بشأن التدفقات المالية غير المشروعة والضرائب لعام ٢٠١٨ المعقود يومي ١٣ و ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ في نيروبي؛ '٩' المؤتمر المعقود بشأن موضوع "الفرطس المفقود؟ عدم المساواة والعدالة الضريبية"، المعقود يومي ١٣ و ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٨ في ليما؛ '١٠' المؤتمر العاشر لمجموعة العشرين المنعقد يومي ٢٣ و ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ في بون؛ '١١' اجتماع الشراكة مع ممثلي حكومة النرويج في أديس أبابا في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨؛ '١٢' اجتماع الخبراء المخصص لاستعراض التقرير بشأن "التدفقات المالية غير المشروعة وحقوق الإنسان" في جامعة بريتوريا يومي ٢٤ و ٢٥ تموز/يوليو ٢٠١٨.

وقامت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بإعداد موجز سياساتي حول "الشفافية الضريبية وتبادل المعلومات: أولويات أفريقيا" وتقديمه إلى مؤتمر قمة مجموعة العشرين للتفكير. وانبثقت عن هذا الموجز توصيات بشأن نُهج للشفافية الضريبية وتبادل المعلومات من شأنها أن تساعد البلدان الأفريقية على تعبئة مزيد من الموارد المحلية من خلال تحسين الإدارة الضريبية.

وتعكف اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على تنفيذ مشروعين للمساعدة في تعزيز قدرات البلدان الأفريقية على تعبئة الموارد المحلية الإضافية من خلال منع التدفقات المالية غير المشروعة. وفي إطار تعاون اللجنة مع الأونكتاد بشأن المشروع المعنون "تحديد، وتقييم ونشر الإحصاءات المتعلقة بالتدفقات المالية غير المشروعة في أفريقيا"، ستعمل مع تسعة بلدان أفريقية على تطوير قدراتها الوطنية في مجال تقدير حجم التدفقات المالية غير المشروعة من أراضيها. ووفي إطار تعاونها كذلك مع الأونكتاد، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة، ومكتب مراقبة الجريمة ومنع المخدرات، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بشأن مشروع عنوانه "منع التلاعب بالفواتير التجارية في بلدان أفريقية مختارة"، ستدعم ستة بلدان أفريقية على تطوير قدراتها في مجال منع التلاعب بالفواتير التجارية في أراضيها. وتقوم اللجنة بتحديث تقديراتها للتدفقات المالية غير المشروعة من خلال التلاعب بالفواتير التجارية.

الفقرة ٦

(أ) النص

٦ - يدعو اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع الوكالة المتخصصة لتنمية القدرات التابعة للاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية وسائر المؤسسات القارية إلى صياغة برنامج شامل لتنمية القدرات والتدريب في المسائل المتصلة بمنطقة التجارة الحرة بحيث تستفيد منه الدول لأعضاء؛

(ب) التقدم المحرز

تتعاون اللجنة مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في بناء قدرات ست دول أعضاء في تقييم إدماج قطاع خدماتها في سلاسل القيمة الإقليمية. والدول الست هي إثيوبيا، وغامبيا، وكينيا، ومالي، ونيجيريا وتوجو.

وبالاشتراك مع أمانة دول أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، ستقوم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بتنفيذ مشروع لبناء القدرات يركز على أصحاب المصلحة في البلدان الأفريقية من القطاعين العام والخاص كليهما. والهدف هو استخدام الاتفاقات والترتيبات التجارية التفضيلية على نحو أكثر فعالية، بما في ذلك منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لبلوغ طموحاتها الإنمائية. والهدف العام للمشروع هو المساهمة في تعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية وحصص أفريقيا في التجارة العالمية من خلال إصلاحات تجارية شاملة ومستدامة ومواتية للتنمية. وسيجري التركيز بشكل خاص على ضمان أن تعزز عملية منطقة التجارة الحرة وغيرها من الإصلاحات المتعلقة بالتجارة فرص العمل، وأن تحدث آثاراً إيجابية على المساواة بين الجنسين، وتسهم في تعزيز الرفاهية العامة لشعوب أفريقيا.

وعلى صعيد التدريب، نظمت اللجنة النسخة الثانية من الدورة المعنية بالتجارة وشؤون الجنسين والتنمية، التي أدارها المركز الأفريقي للسياسات التجارية والمعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط، واستهدفت الدورة البلدان الناطقة باللغة الفرنسية في أفريقيا. وحضر الدورة ٢٠ مشاركاً يمثلون ١٦ دولة عضواً. وكان الهدف من التدريب هو تناول التجارة ومفاهيم شؤون الجنسين في إطار تعميم مراعاة المنظور الجنساني، وتصميم تدخلات محددة الهدف، في إطار السياسة التجارية المراعية لنوع الجنس، تتناول المساواة بين الجنسين، وإقامة حوار بشأن التجارة وشؤون الجنسين.

ومن خلال المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط، أعدت مواد تدريبية بشأن عملية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية للموظفين من الرتب المتوسطة إلى العليا. وسيختار الموظفون من الوزارات المسؤولة عن المجالات ذات الصلة بالتجارة،

ونمذجة الاقتصاد الكلي، والشؤون الاقتصادية، والتخطيط، والصناعة، والتكامل الإقليمي، والشؤون الخارجية، على سبيل المثال لا الحصر. ومن المتوقع أن يفيد التدريب المشاركين من المؤسسات الإعلامية ومنظمات القطاع الخاص، وسيزود المشاركين بمهارات التفاوض وغيرها من الأدوات ذات الصلة، بهدف الاستفادة القصوى من المنافع الضخمة لمنطقة التجارة الحرة بعد إنشائها. وفي هذا الصدد، ركز المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط بشدة على وضع استراتيجيات وطنية للاستفادة بالكامل من الفرص التي تتيحها منطقة التجارة.

وبالإضافة إلى ذلك، يقيم المعهد شراكة مع البرلمان الأفريقي لإعداد دورات توجيهية متخصصة مصممة لأعضاء برلمانات البلدان الأفريقية بشأن تنفيذ الاتفاق ومفاوضات المرحلة الثانية. وعلاوة على ذلك، أصدر المعهد بحثاً محددة لتحليل الآثار المحتملة للمصادقة على اتفاق منطقة التجارة الحرة على الناتج المحلي الإجمالي وتدفقات التجارة. ويشار أيضاً إلى أن البحوث تركز على كيفية الاستفادة من الاتفاق في حفر التصنيع والتحول الاقتصادي الهيكلي للقارة. وقد جرى عرض النتائج ذات الصلة في مختلف المنتديات السياسية والمؤتمرات الأكاديمية في أفريقيا.

وبناء على طلب المجموعة الأفريقية للسفراء المعتمدين في السنغال، نظم المعهد حواراً سياساتياً رفيع المستوى ركز على دور منطقة التجارة الحرة في التحول الهيكلي والتصنيع في أفريقيا.

وتشكل المبادرات المبينة أعلاه برنامجاً لتنمية القدرات فيما يخص منطقة التجارة الحرة. وسيستمر البرنامج في التوسع، بحيث ستعمم مشاريعه ونتائجه على نطاق واسع بغرض إحداث أقصى قدر من التأثير.

الفقرة ٩

(أ) النص

٩ - يدعو اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وسائر الشركاء الإنمائيين إلى دعم تعبئة الموارد وتعزيز الاستثمارات بهدف تيسير تسخير الإمكانيات الكاملة لمنطقة التجارة الحرة؛

(ب) التقدم المحرز

بالشراكة مع الأونكتاد، قامت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بإعداد أدلة استثمارية إلكترونية وإطلاقها، حيث يشار إلى هذه الأدلة باسم iGuides، وهي صكوك مرجعية أساسية. ومن المتوخى أن تساعد الأدلة الاستثمارية الدول الأفريقية الأعضاء على جذب المزيد من الاستثمارات. وبالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن تكون هذه

الاستثمارات مواتية لتنمية الدول الأعضاء المشاركة وتحولها الهيكلي. وأطلقت الأدلة الاستثمارية في سبعة بلدان هي: إثيوبيا، وزامبيا، والكونغو، ومدغشقر، وملاوي، وموريتانيا، ونيجيريا.^(١)

الفقرة ١٠

(أ) النص

١٠ - يدعو اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى رصد التقدم في تنفيذ منطقة التجارة الحرة ورفع تقارير دورية عن ذلك، وإجراء قياس لأثرها على التحول الهيكلي من خلال التصنيع والتنوع الاقتصادي وإضافة القيمة.

(ب) التقدم المحرز

ستبدأ اللجنة عملية الرصد والإبلاغ المنتظم بشأن تنفيذ منطقة التجارة الحرة فور دخول الاتفاق حيز النفاذ عندما تصادق عليه ٢٢ دولة عضواً. وتعمل اللجنة حالياً على وضع الدليل القطري للأعمال التجارية المتعلق باتفاق منطقة التجارة الحرة، بغرض رصد الاتفاق وتقييم تنفيذه. ذلك أنه عند تنفيذ الاتفاق، الذي يتوقع أن يشكل القطاع الخاص محركه الرئيسي، ستواجه الأعمال التجارية العديد من القيود، بما في ذلك تكاليف التجارة، وتنوع الأطر التنظيمية وإشكاليات الحوكمة. وتؤثر هذه القيود سلباً على العمل الفعال بالاتفاق في القارة الأفريقية. ولذا فإن تقييم هذه القيود ورصدها من خلال إنشاء الدليل القطري للأعمال التجارية من شأنه أن يساعد في تحسين بيئة الأعمال التجارية، مما يسفر في نهاية المطاف عن تسهيلها داخل أفريقيا وخارجها.

هاء- القرار ٩٦١ (د-٥١): منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة

الفقرة ١

(أ) النص

يقرر رسمياً إنشاء منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة تحت رعاية اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من أجل متابعة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واستعراضها،

^(١) يتوفر المزيد من المعلومات على الموقع الشبكي: [http // theiguides.org](http://theiguides.org)

وليكون بمثابة منتدى مخصص لأصحاب المصلحة المتعددين تُناقش فيه المسائل المتصلة بالتنمية المستدامة وأولويات التحول الهيكلي في أفريقيا؛

(ب) التقدم المحرز

أكمل إضفاء الطابع المؤسسي لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة عملاً بالقرار الوارد أعلاه، وبالتالي فالمنتدى ينعقد تحت رعاية اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع المنظمات التابعة للأمم المتحدة، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي، بغرض المضي في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والطموحات المبينة في خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣. ويتيح المنتدى منصة لأصحاب المصلحة المتعددين لمتابعة واستعراض التقدم المحرز في التنفيذ، وتعزيز التعلم والدعوة إلى اتخاذ تدابير فعالة في مجال السياسة العامة والعمل بإجراءات ترمي إلى تحقيق أهداف كلتا الخطتين. ويشارك في المنتدى، من بين عدة جهات، صانعو السياسات وخبراء كبار يمثلون حكومات الدول الأعضاء، والمنظمات الإقليمية، والمجتمع المدني، والدوائر الأكاديمية، والقطاع الخاص والشركاء الإنمائيين.

الفقرة ٢

(أ) النص

٢ - يقرر كذلك أن يتولى رئيس مكتب المنتدى مهمة الدعوة للاجتماع السنوي لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة، تؤازره في ذلك أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، على أن تتسق اجتماعاته مع الجداول الزمنية، وبرامج العمل، والمواضيع الخاصة بمنتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية، والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة؛

(ب) التقدم المحرز

ينعقد منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة سنوياً، ويركز على جوانب خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ التي تتماشى مع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي. فعلى سبيل المثال، عُقدت الدورة الرابعة للمنتدى الإقليمي في إطار التحضير للمنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٨ بشأن موضوع "التحول نحو مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود" مع التركيز على الأهداف ٦ و٧ و١١ و١٢ و١٥ من أهداف التنمية المستدامة إلى جانب الهدف ١٧ وما يتصل بذلك من أهداف خطة عام ٢٠٦٣. وبالمثل، سترتكز الدورة الخامسة لمنتدى عام ٢٠١٩، المنعقدة تحت عنوان "تمكين الشعوب وضمان الشمول والمساواة"، على الهدف ٤ (جودة التعليم) والهدف ٨ (العمل اللائق والنمو الاقتصادي)، والهدف ١٠ (الحد من انعدام المساواة) والهدف ١٣ (تغير المناخ)، والهدف ١٦ (السلام والعدالة والمؤسسات القوية)

وما يقابلها من أهداف خطة عام ٢٠٦٣ إلى جانب الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة.

وجرى في الدورة الرابعة للمنتدى (٢٠١٨) اعتماد سبع رسائل رئيسية عن موضوع المنتدى ومواضيعه الفرعية التالية، التي قُدمت أمام المنتدى الرفيع المستوى لعام ٢٠١٨: التحول نحو مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود؛ والمياه والصرف الصحي؛ والطاقة النظيفة المعقولة التكلفة؛ والمدن والمستوطنات البشرية المستدامة؛ والاستهلاك والإنتاج المسؤولين؛ والحياة في البر؛ وتعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة؛^(٢)

الفقرة ٣

(أ) النص

٣ - يقرر كذلك أن يراعي منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة القرارات المتعلقة بالتنمية المستدامة الصادرة عن الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك تلك المتصلة بخطة عام ٢٠٦٣؛

(ب) التقدم المحرز

يُعقد منتدى أفريقيا الإقليمي بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، حيث يتطرق للتقدم المحرز والإجراءات اللازمة لتعزيز الاتساق والتكامل في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وما يقابلها من أهداف خطة عام ٢٠٦٣. وعلاوة على ذلك، فإن مفوضية الاتحاد الأفريقي، باعتبارها عضواً في فرقة العمل المعنية بتنظيم المنتدى وإعداد وثائق المعلومات الأساسية الخاصة به، لديها الفرصة للتأكد من أن المسائل التي يثيرها الاتحاد الأفريقي تحتل المكانة اللائقة بها في عمل المنتدى الإقليمي.

الفقرة ٥

(أ) النص

٥ - يؤكد على ضرورة توفير موارد مالية مضمونة وثابتة وكافية ويمكن التنبؤ بها من أجل تمكين منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة من عقد اجتماعات سنوية ومن الاضطلاع بولايته على نحو فعال؛

(٢) يمكن الاطلاع على معلومات أكثر عن هذه الرسائل عبر الموقع الشبكي: <https://www.uneca.org/arfsd2018>

(ب) التقدم المحرز

يحصل المنتدى على التمويل في معظم الأحيان من خلال البرنامج العادي للتعاون التقني مع بعض المساهمات العينية من الشركاء المنظمين. ولا يزال التمويل غير كاف لعمل المنتدى بما في ذلك التكليف بإجراء دراسات الحالة لأفضل الممارسات القائمة على الأدلة لكي تسترشد بها المداورات وتكفل التمثيل القوي لجميع أصحاب المصلحة في المنتدى.

الفقرة ٦

(أ) النص

٦ - يطلب إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وسائر الشركاء، اتخاذ كافة الخطوات الضرورية لعقد منتدى مخصص لأصحاب المصلحة المتعددين على أساس دوري بشأن العلوم والتكنولوجيا والابتكار ليشكل ذلك مساهمة في اعمال منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة،

(ب) التقدم المحرز

شكل ثلوث العلم والتكنولوجيا والابتكار محورا لإحدى الفعاليات الجانبية السابقة للمنتدى التي نظمتها اللجنة والشركاء، كما جرت مداورات مكثفة بشأنه في دورة عام ٢٠١٨ لمنتدى أفريقيا الإقليمي. ونتيجة لذلك، كانت هناك رسالة من بين الرسائل الرئيسية التي اعتمدها المنتدى، تتصل بالعلم والتكنولوجيا والابتكار تتعلق بإنشاء منتدى متعدد لأصحاب المصلحة في أفريقيا يُعنى بالابتكار في مجال العلم والتكنولوجيا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. والمنتدى المذكور، الذي يُعقد على هامش منتدى أفريقيا الإقليمي السنوي للتنمية المستدامة، سيمكّن البلدان الأفريقية من بناء الشراكات وتعزيزها، وتحديد الاحتياجات والثغرات الأفريقية في مجال العلم والتكنولوجيا ومساعدة أفريقيا في تنسيق تمثيلها في المنتدى السنوي المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل أهداف التنمية المستدامة والمنتدى السياساتي الرفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة.

ووفقا للقرار، سيعقد منتدى العلم والتكنولوجيا والابتكار في الفترة التي تسبق عقد دورة عام ٢٠١٩ لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة الذي ستستضيفه المغرب في الفترة من ١٦ إلى ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٩.

الفقرة ٧

(أ) النص

٧ - يطلب إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي وسائر الشركاء مواصلة دعم عمل منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة، بما في ذلك عن طريق ضمان المشاركة الفعالة والكاملة في المنتدى لممثلي البلدان النامية والدول الأعضاء والمجموعات الرئيسية وسائر أصحاب المصلحة؛

(ب) التقدم المحرز

تنظم اللجنة المنتدى الإقليمي بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي. وهناك بعض التمويل المتاح لدعم مشاركة كل من الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية التي تضم المجموعات الرئيسية والجهات المعنية الأخرى. وتنظم حلقة العمل مخصصة لتهيئة المجموعات الرئيسية وغيرها من أصحاب المصلحة للمشاركة في المنتدى في شكل فعالية سابقة لانعقاد المنتدى الإقليمي. ومع ذلك، نظراً للحاجة إلى تعزيز المنتدى، قد يرغب الشركاء في النظر في تعبئة المزيد من الأموال وتخصيصها لأعمال المنتدى الإقليمي.

واو - البيان الوزاري

الفقرة ٢١

(أ) النص

٢١ - وندعو اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى التعاون الوثيق مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وغيرها من المؤسسات الإقليمية والقارية والدولية، مثل الجماعات الاقتصادية الإقليمية، ومصرف التنمية الأفريقي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، لتقديم الدعم التقني لتيسير عملية التصديق على منطقة التجارة الحرة والعمل بها؛

(ب) التقدم المحرز

في ٢١ آذار/مارس ٢٠١٨، وقَّعت حكومات ٤٤ دولة أفريقية على اتفاق إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. ومنذ ذلك التاريخ، وقَّعت خمس حكومات إضافية على الاتفاق كما صدقته خمس عشرة دولة. وواصلت اللجنة توفير الدعم التقني للدول الأعضاء بشأن المسائل غير المحسومة في المرحلة الأولى وبصفة خاصة على وضع الصيغة النهائية لطرائق التجارة في السلع.

الفقرة ٢٢

(أ) النص

٢٢ - وندعو أيضا اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى دعم الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي لتعزيز حيزها المالي وحشد المزيد من مواردها المحلية من خلال تمتين الإدارة الضريبية، وتحسين كفاءة الإنفاق العام وفعاليتها، وتطوير الأسواق الرأسمالية وتقويتها وكذلك التمويل الخاص الذي يخدم التنمية وتحسين استدامة الاقتراض؛

(ب) التقدم المحرز

انظر الرد الوارد في الفقرة ٥ من القرار ٩٦٠ (د-٥١)

الفقرة ٢٣

(أ) النص

٢٣ - وندرك الدور البارز والهام لتنمية القدرات البشرية والمؤسسية في تحقيق تطورات خطة عام ٢٠٦٣ وأهداف التنمية المستدامة ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. ونعرب عن تقديرنا للعمل الجدير بالثناء الذي يضطلع به المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط في هذا الصدد. ونهيب بالأمم المتحدة أن تواصل دعمها للمعهد وأن تزيد من حجم هذا الدعم للمساعدة في تحقيق التحول الهيكلي في أفريقيا؛

(ب) التقدم المحرز

بدأ المعهد واللجنة عملية تقديم الطلب إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بزيادة منحة الأمم المتحدة للمعهد كجزء من الخطة والميزانية البرنامجيتين لعام ٢٠٢٠. وسوف يجري تقديم عرض في هذا الصدد إلى الدورة الثالثة والخمسين لمؤتمر وزراء الاقتصاد والمالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين.